



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة آمنة بوعياش رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الحماية الاجتماعية في المغرب في ضوء المعايير الدولية

المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية

مجلس المستشارين - 17 فبراير 2025

السيد رئيس الجلسة

السيدات والسيدات،

شكرا لمنظمي المنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية، على اشراك المجلس للتداول حول موضوع يحظى بمتابعة مستمرة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان. الذي يركز في مهامه على دستور المملكة والاتفاقيات الدولية.

ولأن الحماية الاجتماعية تعد موضوعا مهيكلا للتنمية، كحق من حقوق الانسان، والذي التزمت به الحكومة كإصلاح طموح لتعميم الحماية الاجتماعية بحلول عام 2025.

وقبل ان أُنقاسم معكم عدد من التحديات والانشغالات، فإني أذكر ببعض المبادئ الدولية التي تنص على الحماية الاجتماعية، والتي على أساسها نقيم مدى ضمان الحماية الاجتماعية:

- يدعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (المادتان 22 و25) لضمان الحق في الحماية الاجتماعية ومستوى معيشي لائق.

- يحدد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادتين 9 و10 ضمان الحماية الاجتماعية بكل أشكالها.

- تعد من أهم أهداف أجندة 2030 للتنمية المستدامة، وينص الهدف الثالث، على إرساء نظام وتدابير للحماية الاجتماعية ومتاحا للجميع وأهميتها للقضاء على الفقر وتقليل الفوارق.

-تحدد اتفاقية 102 لمنظمة العمل الدولية (1952) بشأن الضمان الاجتماعي معايير دنيا لأنظمتها وتشمل تسعة أركان وهي الرعاية الطبية وتعويضات على المرض وتعويض عن البطالة وعن الشيخوخة وعن إصابات العمل والأمراض المهنية والتعويضات العائلية وعن الأمومة وعن العجز وإعانة أسر العمال المتوفين.

وكما تعرفون، أطلقت المملكة عددا من التدابير والاجراءات في مجال الحماية الاجتماعية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي لم تأخذ اطارها الشامل إلا

منذ أبريل 2021 حينما أعطى جلالة الملك انطلاقة تعميم الحماية الاجتماعية، باعتباره انتقالا هيكليا في مسار أعمال الحق في الحماية الاجتماعية.

وشكل القانون الإطار 09.21 ذي الصلة لبنة أساسية وخطوة مهمة لبناء نظام للحماية الاجتماعية، وتكريس فعالية هذا الحق لكل المغاربة. ويتابع المجلس الوطني لحقوق الانسان منذ سنة 2021 من خلال تقاريره السنوية والموضوعاتية، مدى أعمال هذا الإصلاح الهيكلي، الذي سيدخل خلال السنة الجارية المراحل الأخيرة لأجراً أركانه الأربعة التي يحددها القانون الإطار؛ لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (بين سنتي 2021 و2022)، وتعميم التعويضات العائلية (بين 2023 و2024)، وتوسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل (سنة 2025).

وإذا كان المجلس يسجل بإيجابية التقدم المحرز في إنجاز هذا الورش على مستوى تطور عدد المستفيدين من مختلف البرامج، فإنه يتوقف عند مجموعة من التحديات التي سجلناها عبر الرصد اليومي لمختلف مراحل التنفيذ، ومجموعة من الشكايات التي توصلنا خلال السنوات الأربع الماضية، ومنها:

1- التحدي المرتبط بالتسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، حيث أدى تأخر تسجيل مواطنين، يجعلهم خارج دائرة المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي المباشر وربما نحن في حاجة لتدقيق استهداف أفضل للمستفيدين؛

2- تحدي استكمال الانتقال من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري، سجلنا عدم استفادة مواطنين من التغطية الصحية الاجبارية بسبب عدم تحويلهم من نظام راميد إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بسبب عدم استكمال الوثائق، أو لالزامهم بأداء جزء من المساهمة في نظام التغطية الصحية الخاص بهم. وربما نحن بحاجة لمسطرة طعون تمكن هؤلاء من استكمال انخراطهم ودعم مسار تعميم التأمين الاجباري؛

3- تحدي ضمان استدامة تمويل المشروع بمختلف مكوناته، خاصة على ضوء عجز عدد مهم من الفئات السوسيو مهنية من أداء مساهماتهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (من المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا) والذين يفرض عليهم القانون ذلك من أجل الاستفادة من التغطية الصحية الإجبارية، إلا أن تصريحاتهم تفيد عجزهم

عن ذلك. كما رصد المجلس عدة شكايات ترتبط بإيقاف صرف الدعم المالي المباشر للأسر يبدو من خلال وضعها المعيشي أنها أسر هشة وفقيرة. ويُعد استدامة تمويل الحماية الاجتماعية تحديًا رئيسيًا فالاعتماد على المساهمات الاجتماعية ضرورية ولا بد من التفكير عن كيفية توسيع قاعدة المساهمة؛

4- التفاوتات المالية التي تنعكس أيضا على مستوى خدمات الرعاية الصحية، حيث لا تزال العديد من المناطق القروية تعيش إشكالات كبيرة على مستوى الولوج إلى الحق في الصحة؛

5- ضعف البنيات الصحية العمومية: يؤدي إلى حرمان فئات واسعة من المواطنين من فعالية الحق في التغطية الصحية، رغم تمتعهم بالتسجيل في برنامج التغطية الصحية الإجبارية؛

6- عدم استفادة فئات معينة من مزايا البرامج الاجتماعية بسبب الأمية؛

7- غياب التواصل من طرف الفاعل المؤسساتي لتبسيط كيفية الولوج إلى مختلف الخدمات والمزايا التي توفرها الحماية الاجتماعية؛

8- الصعوبات المالية الخاصة بنظام التقاعد، ومن المهم التساؤل حول الانتقال من نظام قائم على المساعدات الاجتماعية إلى نظام مساهماتي مستدام.

هناك تحديات ذات الصلة باستكمال مشروع الحماية الاجتماعية للأركان الخمسة المتبقية والتنصيب على الإطار القانوني الحالي وإدماج فئات معينة مثل النساء والعمال والمهاجرين والأشخاص في وضعية إعاقة، وخلص المجلس في رصده ومتابعته لنقص في الاستهداف الدقيق للمستفيدين وميزانيات محدودة مقارنة بالاحتياجات المتزايدة.

إن تقييم الإطار القانوني، السيدات والسادة، المنظم للحماية الاجتماعية ببلادنا على ضوء المعايير الدولية، يثير أهمية ترسيخ مكتسباته عبر ملاءمة التشريعات الوطنية مع الموائيق الدولية وملاءمة النظام الوطني للحماية الاجتماعية مع التوصيات التي أصدرتها منظمة العمل الدولية، خصوصا منها الاتفاقية رقم 102 بشأن الضمان الاجتماعي، والاتفاقية رقم 183 بشأن حماية الأمومة، والاتفاقية رقم 121 بشأن إعانات إصابات العمل والتوصية رقم 202 بشأن المعيار للحق في الحماية الاجتماعية. وإدماج الأركان الخمسة المتبقية:

الرعاية الطبية، وإعانات المرض، وإعانات البطالة، ومعاشات الشيخوخة، والتعويضات عن الإصابات بسبب العمل، وإعانات الأسرة، بالقانون الإطار للحماية الاجتماعية بما يعزز انسجامها مع المواثيق الدولية، وقدّمنا بهذا الخصوص توصيات في تقارير سابقة للمجلس؛ على غرار التقرير الموضوعاتي حول "فعلية الحق في الصحة بالمغرب.. التحديات والرهانات ومداخل التعزيز" الصادر سنة 2022،¹ والتقرير السنوية للخمس سنوات الماضية.²

ولا شك أن التعهد الذي تقدم به المغرب إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بمناسبة الذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بتعزيز المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، والالتزام بتنفيذه قبل 31 ديسمبر 2026. يؤكد على الانخراط في إصلاح هيكلية يروم ضمان فعلية الحق في الحماية الاجتماعية، وقد يشكل فرصة لتقييم جدي لما تم إنجازه والعمل على استباق التحديات التي تعترضه في سياق دولي يتسم بتراكم الأزمات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

¹ <https://www.cndh.ma/ar/tqrry-almjls-alwtny-lhqwq-alansan-hwl-flyt-alhq-fy-alsht-balmghrbalthdyat-walrhanat-wmdakhl-altzyz>

² - بين سنوات 2019 و 2023.

بدأ المغرب، الحضور الكريم، إصلاحًا جوهريًا لتعميم نظام الحماية الاجتماعية، ولا تزال هناك تحديات قائمة فيما يتعلق بإدماج العمال في القطاع غير المهيكّل، وتسهيل الوصول إلى الرعاية الصحية، والاستدامة المالية لأنظمة التقاعد، واستهداف المساعدات الاجتماعية. هذه التحديات بحاجة لقواعد حكامّة، عبر تحديث آليات الإدارة وتمويل مستدام.

تهدف، إذن، المعايير الدولية في مجال الحماية الاجتماعية إلى ضمان وصول عادل إلى الحقوق الأساسية للضمان الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه المعايير ليست دائمًا ملزمة قانونيًا، إلا أنها تلعب دورًا رئيسيًا في توجيه السياسات الوطنية فالحماية الاجتماعية، وعلى أساسها نقيس مدى تمتع الافراد والمجموعات بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناهضة الفقر والتفاوتات المجالية.